

9 June 2015

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٥٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد مونغ واي..... (ميانمار)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-09453(A)



\* 1 5 0 9 4 5 3 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٥٥ لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي زملائي الأفاضل أن أهنئكم مرة أخرى على اعتماد المقرر المتعلق بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٥ وعلى إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي مكلف بولاية وضع برنامج للعمل. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أدلي ببيانٍ بصفتي هذه.

إنه لشرف عظيم لي ومليانمار في واقع الأمر أن أتولى رئاسة المؤتمر في الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٥. وبصفتي رئيساً للمؤتمر، أود أن أهنئ سلفي السابق مباشرة، السيد محمد أوجار، الممثل الدائم للمغرب، وفريقه على عملهم الممتاز الذي مكّن من اعتماد وثيقتين. وهما الوثيقة CD/WP.587، التي تحمل عنوان "مقرر بشأن الجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح"، والوثيقة CD/WP.588 التي تحمل عنوان "مقرر إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج عمل للمؤتمر". وأود أيضاً أن أعرب عن خالص شكرنا وعميق تقديرنا للرؤساء الآخرين الذين سبقوه لما أجزوه من عمل متفان من أجل المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

وفي هذا السياق، سأكون مقصراً إن لم أشد بالرئيسين المقبلين، من هولندا ونيوزيلندا، اللذين سيتوليان بصورة متتالية مسؤولياتهما في الأشهر المقبلة. فهما أيضاً يستحقان حقاً فائق تقديرنا واحترامنا لمساهمتهما البناءة في عمل دورتنا لعام ٢٠١٥ منذ بداية هذا العام.

إن ميانمار ملتزمة بنزع السلاح، بما في ذلك نزع أسلحة الدمار الشامل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقّع بلدي على البروتوكول الإضافي للاتفاق المبرم بين ميانمار والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، صدّقنا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وقد استكملت ميانمار الآن إجراءاتها الداخلية للتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي ميانمار، ما زلنا نؤمن بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر لا غنى عنه من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ومن ثم ضمان السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وشاركت ميانمار في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وكنا نعلق آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر الاستعراضي، لكن آمالنا في النهاية لم تكن سوى آمال زائفة؛ وعلى الرغم من ذلك، لم نفقد الأمل. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والأهداف الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسنواصل جهودنا الرامية إلى بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وميانمار، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الثمان عشرية لنزع السلاح، لا تزال تولي مؤتمر نزع السلاح أهمية كبيرة لكونه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، الذي أنشئ في الدورة الاستثنائية الأولى التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة

بشأن نزع السلاح. وقد أدى المؤتمر فيما مضى دوراً رئيسياً في ظهور العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف؛ بيد أنه شهد حالة من الركود المستمر لما يقارب عقدين من الزمن حتى الآن، على الرغم من كافة جهودنا الرامية إلى الاستجابة لدعوات المجتمع الدولي للمؤتمر من أجل الوفاء بولايته واستئناف عمله الموضوعي.

وفي مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى بالنسبة إلى ميانمار، في حين ما زلنا ملتزمين بالمسائل الأساسية الأخرى للمؤتمر. ومع وضع هذا في الحسبان، سأعمل بشكل وثيق خلال فترة رئاستي مع السيدة كايرامو من فنلندا، الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، للتعجيل ببدء عمل الفريق. وسأعمل أيضاً بشكل وثيق مع منسقي مختلف بنود جدول الأعمال من أجل تحقيق نتائج مثمرة. وأعتزم إجراء مشاورات مع الوفود المهتمة بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب عمل المؤتمر. وإنني أدرك تماماً أن هذه ليست مهمة سهلة. فهي في الواقع مهمة صعبة للغاية، لكنها تستحق المحاولة. وعندما يغلق باب، يُفتح باب آخر. وفي عملنا، دعونا نتذكر كلمات ريتشارد برانسون، الذي قال "إن الفرص مثل الحافلات فهناك دائماً حافلة أخرى قادمة."

وسأرحب دائماً بأرائكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم، وسيكون باي مفتوحاً أمامكم في جميع الأوقات. وإنني أتطلع إلى العمل بشكل وثيق معكم لإجراء مداولات بناءة ومثمرة في هذا المؤتمر. وسأكون ممتن جداً لحسن تعاونكم ودعمكم من أجل نجاح دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥.

وفي جلستنا العامة الأخيرة، المعقودة يوم الجمعة الماضي، أشار عدد من الوفود إلى مشروع المقرر الذي كان قيد النظر خلال فترة رئاسة المغرب، وهو مشروع المقرر المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي لاستعراض أساليب عمل المؤتمر. ولكي لا نكرر المناقشة التي أجريناها في وقت سابق، أود أن أدعو جميع من يرغب من الوفود إلى إجراء مشاورات ثنائية مع الرئاسة خلال الأيام القادمة لمناقشة التفاصيل التي قد تثير اهتمامهم فيما يخص أفضل السبل لمعالجة أساليب عمل المؤتمر.

والآن أود الانتقال إلى قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فقد طلبت الوفود التالية تناول الكلمة: ماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وباكستان؛ والبرازيل.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لماليزيا، السفير محمد، الذي سيتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

**السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفيت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار. سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء أهنيكم بصفتمكم عضواً قريباً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، في هذه المرحلة التي يعبر فيها منعطفاً حرجاً.

ونحن على ثقة بأن المداوالات في هذه الهيئة الموقرة ستسفر عن نتيجة مثمرة في ظل توجيهاتكم وقيادتكم المقتردة.

وتؤكد الدول الأعضاء في الرابطة مجدداً أن نزع الأسلحة النووية كان دائماً أولويتنا القصوى. كما تؤكد من جديد أهمية وصلاحيات مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. ومما يدعو للأسف أن الجمود الذي شهدته هذه الهيئة لمدة ١٩ عاماً قد منعها من بدء أي مفاوضات بشأن المسائل الموضوعية. ولذا، ندعو المؤتمر إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي - في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى.

ولضمان قدرة المؤتمر على تحقيق أهدافه ومقاصده، لا بد له من جدول زمني واضح. وقد تكون إحدى الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه هي أن ينظر المؤتمر في وضع برنامج العمل الخاص بعام ٢٠١٦ خلال الفترة المتبقية من هذا العام. ومن شأن هذه الخطوة المتواضعة أن تسمح للمؤتمر ببدء مداوالات موضوعية على الفور في مطلع العام المقبل.

وتؤدي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بفضل تنميتها المستدامة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي وقيمتها الهادفة إلى تحقيق السلم، دوراً محورياً في صون وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، وهي تصبو إلى إحلال السلم والأمن على الصعيد الدولي. ونشدد على أهمية مواصلة تعزيز التعاون بموجب معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، والإعلان المتعلق بمنطقة السلم والحرية والحياد، والمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونؤكد من جديد أن معاهدة الصداقة والتعاون هي بمثابة مدونة السلوك الرئيسية التي تنظم العلاقات بين الدول في المنطقة والركيزة التي يقوم عليها السلم والأمن الإقليميين.

ونؤكد أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هي الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأطراف، يؤسفنا أن نرى أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في عام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، تؤكد الرابطة من جديد التزامها بالمبادئ والأهداف الواردة في المعاهدة وستضاعف جهودها الرامية إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية، وعلى الرغم من تعذر التوصل إلى أي اتفاق في هذا العام، هناك استنتاجات وتوصيات صالحة لإجراءات المتابعة تتضمنها الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ولا سيما خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المؤلفة من ٢٢ نقطة، التي لا تزال معلقة، وما زال يتعين تنفيذها على نحو كامل وفعال. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها بدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تفي بالتعهدات والالتزامات الواقعة على عاتق كل منها.

وتدعو الرابطة إلى تجديد الجهود للخروج من المأزق الحالي الذي يعرقل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، ونؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨. ونأمل بالاستناد إلى نتائج ذلك الاجتماع في أن نتمكن من المضي قدماً لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. وفضلاً عن ذلك، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية من أجل وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وما زالت الرابطة ترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمنشأة بموجب معاهدات تلاتيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، فضلاً عن مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية، هي مناطق تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في أيار/مايو ٢٠١٤ في نيويورك، على البروتوكول الملزم قانوناً الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونرحب أيضاً بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا، بكوبا. ونلاحظ أيضاً عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشأة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في نيويورك في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي نظمته إندونيسيا. وتؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دوراً هاماً في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لكن ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. فإثناء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليس بديلاً لنزع السلاح النووي.

وتشدد الرابطة على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لا توجد فيها، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وتعرب عن استمرار دعمها لأن يُعقد في أقرب وقت ممكن المؤتمر المتعلق بإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ونود أن نشدد على ضرورة أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى جميع الدول في هذه المناطق.

ونشدد أيضاً على أهمية تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي من أجل الحفاظ على السلم والأمن والازدهار في المنطقة. ونعيد تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا كمناطق خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونعيد أيضاً تأكيد التزامنا بدعم معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة ولخطة العمل الخاصة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ والرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة، التي اعتمدها وزراء خارجية الرابطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل الوثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية

فيما يخص التعجيل بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة دون تحفظات من هذه الدول. ونقر أيضاً بضرورة العمل بشكل وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل معالجة بواعت قلقتنا إزاء تحفظاتها المقترحة على بروتوكول المعاهدة.

سيدي الرئيس، إننا نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة على أن هناك تزايداً كبيراً في الاهتمام بتحسين فهم العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح انعقاد المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوصلو، وناياريت، وفيينا، ونرحب بتأييد أكثر من ١٠٠ دولة للتعهد الإنساني. كما نرحب باجتماع المائدة المستديرة الإقليمية التاسع بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وآفاق وضع معاهدة لحظر هذه الأسلحة، الذي عقد في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٥.

وتؤيد الرابطة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر.

وفي الختام، تشدد الرابطة أيضاً على ضرورة مضاعفة الجهود لبلوغ هدف نزع السلاح العام والكامل، مع إيلاء اهتمام خاص لتحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الدائم لماليزيا، السيد محمد، على بيانه وكذلك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان، السيد أكرم.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني بشكل كامل معكم. كما أرحب بالأمين الجديد للمؤتمر، السيد ماركو كالبوش، وأتمنى له كل النجاح.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سفير المغرب على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون رئاسته. ونرحب باعتماد المؤتمر يوم الجمعة الماضي لمشروع المقررين، اللذين ينصان على الاستخدام الأمثل للوقت المتاح من أجل إجراء مناقشات غير رسمية بشأن المسائل الأساسية الأربع والسعي إلى وضع برنامج عمل متوازن وشامل.

وقد طلبت أخذ الكلمة لأتناول بعض النقاط التي أثارها الممثل الدائم لفرنسا في الجلسة العامة الأخيرة، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بشأن نص مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي قدمه وفده.

وتعرب باكستان عن تقديرها للجهود التي بذلتها فرنسا في صياغة هذا النص. ومن الواضح أنه يستند إلى قدر كبير من الخبرة التقنية والقانونية، وهذا أمر جدير بالكثير من الثناء. وقد درست باكستان المشروع الفرنسي دراسة متأنية بعقل منفتح ودون أي أفكار مسبقة على أمل أنه قد يقدم بعض البدائل المبتكرة للتعامل مع المخزونات الحالية أو، على الأقل، حلاً وسطاً مجدداً بين المواقف المختلفة. لكن للأسف، شعرنا في النهاية بخيبة أمل شديدة إزاء معالجته للقضايا الأساسية المتمثلة في النطاق والتعاريف والتحقق والدخول حيز النفاذ.

إن آراء باكستان بشأن مسألة المواد الانشطارية معروفة جيداً ولا حاجة إلى تكرارها. وتعارض باكستان على بدء المفاوضات بشأن معاهدة لا تحظر سوى الإنتاج المستقبلي للمواد الانشطارية دون التصدي للتفاوت في مخزونات المواد الانشطارية بين الدول. ومن شأن أي معاهدة لا تغطي الإنتاج السابق - أي المخزونات الحالية من المواد الانشطارية - أن تضر بأمن باكستان وبالاستقرار الإقليمي في جنوب آسيا، بما أنها ستجهد التفاوت في المخزونات وستدعمه مما سيضع بلدي في وضع غير مؤات استراتيجياً. وقد زادت من تعقيد هذا المأزق الإعفاءات التمييزية والاتفاقات الثنائية للتعاون النووي المدني والوعود بالعضوية في نظم متعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، دون أي مراعاة للمعايير والمبادئ السائدة لنظام عدم الانتشار الدولي.

وأمام هذا التهديد الحيوي لمصالحنا الأمنية الوطنية، المقترن بسياسات تمييزية ذات أثر سلبي خطير على الاستقرار في منطقتنا، ليس لدى باكستان أي خيار سوى الاستمرار في رفض التفاوض في هذا المؤتمر بشأن معاهدة لا تغطي سوى وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويؤكد أيضاً مشروع المعاهدة الفرنسي، الذي يُدعى أنه قائم على ولاية شانون، عدم استعداد فرنسا لإدراج المخزونات الحالية ضمن نطاق المعاهدة. وفي الواقع، ليست أي دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، باستثناء باكستان، على استعداد للقيام بذلك. وقد أُشير إلى هذا في العديد من خطابات ممثلي هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال مختلف المناسبات. ويعني هذا بجلاء أن ولاية شانون، على الأقل حسب تفسير هذه الدول، لا تنص على إدراج المخزونات الحالية ضمن نطاق هذه المعاهدة. ولذلك، لا جدوى من خداع أنفسنا بتصديق عكس ذلك.

فمن غير المنطقي ومن المضلل للنفس مواصلة القول على نحو يخالف البديهية بأنه ينبغي لنا بدء التفاوض بشأن معاهدة على أساس ولاية شانون آمليين في التغلب بطريقة ما، وبأعجوبة، على الاعتراضات على إدراج المخزونات خلال المفاوضات. ولا يمكن لباكستان فعل ذلك. ومن الواضح أن ولاية شانون مع عنصرها المسمى "الغموض البناء" لم تعد مقبولة أو صالحة كولاية للتفاوض. وكلما أسرعنا بقبول هذا الواقع، زادت فرص إحراز بعض التقدم بشأن هذه المسألة على أساس ولاية تفاوضية جديدة تتسق مع المصالح الأمنية لجميع أعضاء المؤتمر.

ويشكل مشروع المعاهدة الفرنسي تجميعاً وتدويناً لآراء هذا البلد المعروفة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - ليس فقط فيما يخص مسألة نطاق المعاهدة، بل أيضاً فيما يخص عناصر المعاهدة الأساسية الأخرى، مثل التعاريف والتحقق والدخول حيز النفاذ. وفيما يخص تلك المسائل أيضاً، لا يرقى المشروع الفرنسي إلى مستوى توقعاتنا ومستوى الأفضليات التي أعربت عنها مجموعة أخرى مؤلفة من ٢١ عضواً. فقد قدمت فرنسا معاهدة لن تترتب عليها أي تكاليف على الإطلاق بالنسبة إلى حساباتها الأمنية، إذ تشمل تلك المعاهدة بعض الالتزامات الأساسية التي تطبقها مسبقاً وإلى حد ما فرنسا والبلدان الغربية الشريكة والحليفة لها على أساس انفرادي وطوعي. ونحن ندرك ونحترم الحق السيادي لفرنسا في تحديد

احتياجاتها الأمنية الوطنية وفي تقديم مشروع معاهدة يحمي تلك الاحتياجات على نحو تام. وفي السياق نفسه، يحق لباكستان أيضاً أن تمارس حقها السيادي - على أساس اعتباراتنا الأمنية الوطنية الحقيقية - في رفض مشروع المعاهدة الفرنسي وأي محاولة للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون.

وفي رأينا، لا يحتاج المؤتمر إلى مشاريع معاهدات قائمة على مواقف وطنية قصوى لكي يحرز التقدم بشأن مسألة المواد الانشطارية. فما يحتاج إليه المؤتمر هو الإرادة السياسية الحقيقية لمعالجة شواغل جميع الدول التي تعترض على الشروع في مفاوضات لا تتناول مسألة المخزونات الحالية. وعلى هذا الأساس، فإننا لا نرى أي تقدم للأسف.

وقد أوضحنا سابقاً في عدة مناسبات أن باكستان مستعدة للانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل توافقي يسمح بالتوصل إلى أساس مقبول، أو ولاية مقبولة لبدء التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية في المؤتمر. وينبغي أن تستجيب الولاية الجديدة للمطلب المشروع الذي أعربت عنه الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر بشأن التفاوض على معاهدة تؤدي حقاً إلى التقدم في نزع السلاح النووي وتساهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. فولاية شانون لا تستوفي هذين الشرطين.

وتذكّر الدول الأعضاء أن وفد بلدي قدم في السنة الماضية، أثناء مناقشات غير رسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مقترحات موضوعية بشأن الطريقة التي يمكننا أن نحز بها التقدم وفقاً لما ذكرته للتو. ونحن مستعدون للبدء من تلك النقطة هذه السنة أيضاً.

واسمحوا لي أيضاً بأن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً أن المؤتمر ينبغي ألا يصبح رهينة لمسألة واحدة. وينبغي لنا أن نكرس اهتماماً ماثلاً، إن لم يكن أكبر، لبدء المفاوضات بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، بما فيها نزع السلاح النووي، الذي يشكل سبب وجود المؤتمر، فضلاً عن الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإننا لم نسمع بعد أي حجة ضد المفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال هذه على أساس المصالح الأمنية للدول. وتوجد مشاريع معاهدات مقدمة من وفود مختلفة بشأن كل مسألة من هذه المسائل الثلاث أيضاً. وفي ضوء ما سبق، لا نرى أن مشروع المعاهدة الفرنسي ينطوي على أي إمكانية لمعالجة شواغلنا الأمنية الوطنية الأساسية أو حتى أنه يشكل جسراً لسد الفجوة الأساسية بين أعضاء المؤتمر فيما يخص مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير باكستان، السيد أكرم، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى كل من الرئيس والأمين.

والآن أعطي الكلمة لممثل البرازيل الدائم.

**السيد موتا بينتو كويلو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية

ستساعدنا في توجيه أعمال المؤتمر بطريقة مثمرة. وأؤكد لكم دعم وفدي التام وتعاونه الكامل معكم. وأود أيضاً أن أرحب بالأمين الجديد للمؤتمر، السيد ماركو كالبوش.

وبما أننا نبدأ الجزء الثاني من الدورة السنوية للمؤتمر، أود أن أحيي زميلتنا السفيرة كيارامو من فنلندا، التي قبلت تحدي المشاركة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي ومحاولة التغلب على الخلافات التي تمنعنا من الاتفاق على برنامج للعمل. كما أهنئ زملائنا السفير رمضان من مصر، والسفير بيونتينو من ألمانيا، والسفير رولاند من المملكة المتحدة، والسفير أرياسينها من سري لانكا لموافقته على تنسيق المناقشات غير الرسمية بشأن بنود جدول الأعمال والجدول الزمني للأشطة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن نتيجة المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذا سمحتم لي. فقد استرشدت مشاركة البرازيل في المؤتمر بالهدف العام المتمثل في إعطاء زخم جديد لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، التي تشير تحديداً إلى التزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وللأسف، لم يعتمد المؤتمر الاستعراضي أي مقرر من شأنه تفعيل الأحكام الواردة في المادة السادسة أو، بدلاً من ذلك، حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق باتخاذ تدابير فعالة تفضي إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وإننا نشعر بأسف عميق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد وثيقة موضوعية نهائية في المؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة. كما نشعر بالأسف أيضاً لأن الدول الأطراف في المعاهدة لم تتمكن من التغلب على خلافاتها فيما يتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، استناداً إلى قرار عام ١٩٩٥ الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الخامس للمعاهدة.

وقد عمل وفد البرازيل بصورة بناءة طوال المفاوضات للتوصل إلى توافق في الآراء إيماناً منه بأن التعاون هو السبيل الوحيد لضمان الامتثال للمعاهدة بجميع ركائزها ومن ثم تصحيح الاختلال الأصلي الموجود فيها. وأظهر الحل التوفيق الذي جرى التوصل إليه بعد جلسات رسمية وغير رسمية بشأن اللغة المتصلة بعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية فضائل أخذ الدول الأطراف بنهج بناء. وعلى الرغم من عيوب المشروع النهائي في الجزء المتعلق بنزع السلاح النووي، الذي كان أقل حسماً بكثير مما أرادت أغلبية الدول الأطراف، كانت البرازيل مستعدة لاعتماد الوثيقة الختامية على النحو الذي اقترحه الرئيس. وللأسف، لم يكن من الممكن تسوية الخلافات المتعلقة بعقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مما حال دون التوصل إلى نتيجة ناجحة.

ومن المخيب للآمال بصفة خاصة أنه، بسبب هذه الخلافات، لا يمكن اعتماد توصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتحديد واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً تاماً، بما في ذلك الأحكام القانونية والترتيبات الأخرى التي تساهم في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه والتي لا بد منها لتحقيق هذا الهدف.

ومع ذلك، فإن الفشل في اعتماد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع - الذي كان سببه أن بعض الوفود لم تستطع قبول اللغة المتفق عليها فيما يتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على أساس قرار عام ١٩٩٥ الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الخامس - لا يعني بالضرورة أن هذه العملية برمتها كانت عديمة الجدوى. وعلى كل حال، فقد بذل معظم الوفود جهداً كبيراً في الأيام الأخيرة من المؤتمر للتفاوض بشأن صيغ توافقية مناسبة فيما يخص جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى البرازيل أنه ينبغي اعتبار المشروع النهائي نقطة مرجعية هامة في حد ذاته للمناقشة في المؤتمر وفي محافل أخرى، على الرغم من عدم التوصل إلى أي اتفاق.

ومن بين الجوانب الإيجابية للمشروع النهائي التي تستدعي اعتماده، حسب رأينا، بعض الإشارات إلى الدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية و ضمانات هذه الوكالة ضمن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نسلط الضوء بالأخص على إعادة تأكيد الفقرة ٢٢ من المشروع النهائي أن إبرام بروتوكول إضافي هو قرار سيادي لأي دولة؛ وتركيز الفقرة ٣٣ على ما قدمه المؤتمر العام للوكالة وأمانتها من ضمانات وتوضيحات بشأن مفهوم مستوى الدولة؛ وإعادة تأكيد الدور المركزي للوكالة في تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي، وفي وضع معايير الأمان، وفي تشجيع التعاون الدولي بشأن المسائل ذات الصلة بالسلامة النووية على النحو المبين في الفقرات ٤١، و ٩١ و ٩٣؛ وأخيراً، الاعتراف بدور الوكالة في التحقق من نزع السلاح النووي، وفقاً للبند ١٧ من الفقرة ١٥٤.

وعلى الرغم من إخفاق الدول الأطراف في إصدار وثيقة ختامية توافقية، تعتقد البرازيل أن مجمل الإجراءات التي شهدتها المؤتمر الاستعراضي التاسع قد ألفت مزيداً من الضوء على مواطن القوة والضعف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الأوسع نطاقاً، وحددت توقعات للمستقبل القريب. وبينما نواصل تحقيق نتائج جيدة على جبهة عدم الانتشار، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة والتفكير بطريقة ابتكارية للوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. ولذلك، ترحب البرازيل بتأييد أكثر من ١٠٧ بلدان للتعهد الإنساني، كما ترحب بتزايد الوعي بأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية ينبغي أن تكون الركيزة التي تقوم عليها جميع الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي. ولا تعتبر البرازيل أن المؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة قد فشل، على الرغم من عدم تحقيق نتيجة معينة. لكن المعاهدة نفسها معرضة لخطر أن تصبح معاهدة فاشلة لعدم قدرتها على المضي قدماً في تنفيذ المادة السادسة. ويبدو أن المعاهدة قد بلغت حدودها المفاهيمية، لأنها غير قادرة على اعتماد مقررات من أجل تطوير وتنفيذ ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة وغير تمييزية.

وكما تعلمون على الأرجح، سيدي الرئيس، فقد أقر الكونغرس الوطني للبرازيل انضمام البلد إلى المعاهدة على أساس أن تدابير فعالة ستتخذ بغية وقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وإزالة الأسلحة النووية بشكل تام، على النحو المبين في المرسوم التشريعي رقم ٦٥، الذي

أقر المعاهدة في عام ١٩٩٨. وها قد مر أكثر من ٤٥ عاماً على إبرام المعاهدة، و ٢٥ عاماً على انتهاء الحرب الباردة، وما زالت الأسلحة النووية موجودة، داخل نظام المعاهدة وخارجه، مما يتعارض مع أحكام المعاهدة، لا سيما المادة السادسة، ويظل حافزاً قوياً للانتشار.

وتدرك البرازيل أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُفسّر على أنه ترخيص بجائزة أبدية للأسلحة النووية. وقد لا توافق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مثلما فعلت في عام ١٩٩٥، إذا حاولت الدول الحائزة للأسلحة النووية ادعاء أنها ليست ملزمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي.

وينبغي ألا يمنعنا الفشل في تحقيق نتيجة توافقية في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة من الماضي قدماً. ونعتقد أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامات سياسية وأخلاقية وقانونية بالسعي إلى إزالة جميع الترسنات النووية. وتنبثق هذه الالتزامات عن المادة السادسة من المعاهدة. ولذلك، فقد حان الوقت إلى مواصلة بحث السبل الممكنة لتنفيذ التدابير الفعالة المطلوبة في المادة السادسة.

وإننا نعتبر بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية. ونؤيد، على وجه الخصوص، إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد واتخاذ تدابير فعالة من أجل الوفاء على نحو تام بالتعهدات المتعلقة بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أيضاً أن الخيارات الأخرى المطروحة، مثل الحظر القانوني للأسلحة النووية، تستحق أن تُدرس دراسة وافية.

وبينما يشجعنا فعلاً تعزيز العملية الإنسانية التي عساها أن تعيد بعض التفاوض والتفكير الإيجابي إلى مجال نزع السلاح، تؤيد البرازيل التعهد الإنساني شأها شأن أغلبية المشاركين في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. ويحدونا الأمل في أن تفضي هذه العملية إلى حظر الأسلحة النووية بالنظر إلى عواقبها الإنسانية غير المقبولة.

وفيما يتعلق بالحالة في المؤتمر، أود أن أؤكد مجدداً أن من مسؤولية الأعضاء العمل من أجل التغلب على الجمود الذي يشهده المؤتمر، ولا سيما من خلال رفع مستوى الانتباه في عواصمهم إلى استمرار فشل المؤتمر في تشجيع نزع السلاح النووي. ولا بد من الاعتراف بأن المؤتمر على مدى العقدين الماضيين قد عمل أساساً من أجل الإبقاء على الوضع الراهن في المجال النووي، على عكس توقعات معظم أعضائه، بدلاً من النهوض بقضية السلم الدولي ونزع السلاح النووي. وإذا لم يتغير هذا الوضع، سيكون المؤتمر عرضة لخطر التهميش بسبب عدم قدرته على الاضطلاع بدور هام في جهود نزع السلاح. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لمساعيكم. ونحن نتطلع إلى المشاركة في المناقشات غير الرسمية بشأن بنود جدول الأعمال، وكذلك في المشاورات الرامية إلى اعتماد برنامج للعمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم للبرازيل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى كل من الرئيس والأمين.

وأعطي الكلمة لممثل فنلندا.

السيد جارفيهاو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أهنئكم سيدي الرئيس على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى الهام. وستتلقون طبعاً الدعم الكامل من هذا الوفد. وأود أيضاً أن أرحب بالأمين الجديد للمؤتمر، السيد ماركو كالبوش.

وتتطلع سفيرة بلدي، بصفتها الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، إلى العمل بشكل وثيق معكم ومع المؤتمر بأكمله بغية إيجاد سبيل للمضي قدماً ببرنامج العمل.

وفيما يخص مشروع المقرر بشأن الفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب العمل، كنا على استعداد لاعتماد مشروع المقترح المغربي في الأسبوع الماضي. وعلى الرغم من تعذر ذلك، نحن على أهبة الاستعداد لدعم جميع جهودكم من أجل التوصل إلى اقتراح مناسب يمكن اعتماده في أقرب وقت ممكن. ويمكن للفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب العمل أن يتيح المجال للمناقشة التي تشتد الحاجة إليها بشأن كيفية أداء عملنا هنا في المؤتمر. ونذكر أن هذا لن يحل جميع مشاكلنا، لكنه قد يمكن من إجراء مناقشات بشأن المسائل التي تعيق قدرتنا على العمل أو تجعلها بطيئة. وبطبيعة الحال ستخضع أي مقترحات قد تطرح أثناء هذه المناقشات للبحث داخل المؤتمر وفقاً لقاعدة توافق الآراء. وفي رأينا، سيكون من المفيد ومن المهم بالنسبة لنا جميعاً أن نفكر في طريقة عملنا هنا في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البعثة الدائمة لفنلندا على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ على ما يبدو، لا يوجد من يرغب في ذلك.

لقد أحطت علماً على النحو الواجب بجميع الآراء المعرب عنها أثناء هذه الجلسة العامة. وأود أن أطمئنكم أنني سأضعها في الحسبان أثناء مشاوراتي. وتماشياً مع الجدول الزمني للأنشطة المعتمد يوم الجمعة الماضي والوارد في الوثيقة CD/WP.587، سوف نجتمع يوم الخميس المقبل، ١١ حزيران/يونيه، في هذه القاعة من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ لإجراء الجلسات العامة غير الرسمية بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، مع التركيز بصورة عامة على نزع السلاح النووي.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء المقبل، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠. وبهذا نختم جلستنا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ صباحاً.